السياسات النقدية والجهاز المصرفي

مرحلة ثانية ..علوم ماليه ومصرفية

د. سندس حميد موسى

السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية جزءا من السياسات الاقتصادية المهمة والتي عن طريقها يمكن إحداث توازن واستقرار اقتصادي لبلد ما ، ولا يمكن تجاوز هذه السياسة عند وضع الخطة الاقتصادية المطلوبة ، وذلك لكونها تتمتع بالقدرة على السيطرة والتحكم بمتغير اقتصادي مهم وخطير وهو كمية النقود. لذلك ومن خلال هذا الفصل سيتم تناول السياسة النقدية من حيث المفهوم والتطور والأهداف والمؤشرات

مفهوم ودور السياسة النقدية

إن السياسة النقدية كمفهوم ارتبط بتلك التدابير التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم بعرض النقد تماشيا مع حاجة النشاط الاقتصادي . فإذا كان هدف السلطة النقدية زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة ، فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة المعروض النقدي ، أما إذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي فإنها تلجأ إلى تخفيض عرض النقد [1] .

وهناك من يعرف السياسة النقدية بأنها : قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات نقدية معينة مثل سعر الخصم والاحتياطي النقدي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة من أجل التأثير في الأهداف النقدية الوسيطة في سوق النقد ومن ثم التأثير في الأهداف النهائية للدولة مثل النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة [2]. ومن خلال هذا التعريف تم التركيز على وظيفة البنك المركزي (تنظيم وإدارة الائتمان) والتي بموجبها يستطيع رسم السياسة النقدية الملائمة من خلال استعمال الأدوات النقدية للتأثير في الأهداف الوسيطة التي تكون مرتبطة بشكل مستقر وكاف في الأهداف النهائية.

وبشكل آخر عرفت السياسة النقدية بأنها : التدخل المباشر والمتعمد من قبل السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعرف بوسائل السياسة النقدية[3].

أما الاقتصادي Einzig فقد عرف السياسة النقدية على إنها : تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي[4]. وفي سياق هذا التعريف يمكن ملاحظة التفسير الشامل الذي يضم جميع الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في المتغيرات النقدية لتحقيق

---

[1] Bradley R. Schiller , The Economy Today, MacGraw Hill Irwin , New York , 9th Edition 2003. P. 303.

[2] O. Kamerscren E. Klise , Micro Economics " Money and Banking " Ohio , South Western Co. 1976, P .278.

[3] د. فوزي القيسي ، النظرية النقدية ، مصدر سابق ،ص258.

[4] نقلا عن : د.عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ج2 ، مصدر سابق ، ص369.

أهداف الدولة الاقتصادية أو لمواجهة الأزمات .هذا وقد درج الاقتصاديون على التمييز بين معنيين للسياسة النقدية، معنى ضيق ومعنى واسع. والسياسة النقدية بالمعنى الضيق تتمثل بمراقبة عرض النقد من قبل السلطة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة ، أما المعنى الواسع للسياسة النقدية فلا يقف عند حدود الرقابة على كمية النقد المصدر أو إدارة الائتمان المصرفي بل يشمل أيضا السياسة الإقراضية للقطاع الحكومي ومالها من انعكاسات واضحة على عرض النقد والطلب عليه ، وكذلك يبين المعنى الواسع لهذه السياسة من اهتمام السياسة النقدية بالسياسة المالية، إذ تقوم السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بجميع الفعاليات المتعلقة بسياسة الدين العام[1].

مما سبق يمكن ملاحظة إن السياسة النقدية ذات علاقة بسيولة الجهاز المصرفي والقطاع غير المصرفي وكذلك القطاع الحكومي . وهي بذلك تمثل انعكاسا لقدرة البنك المركزي على التأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة أو لتجاوز بعض الأزمات من خلال استعمال وسائل وأدوات نقدية مختلفة.

غايات واهداف السياسة النقدية:

تختلف أهداف وغايات السياسة النقدية بين الدول المتقدمة و الدول النامية وحسب درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي والنظم الاقتصادية السائدة واحتياجات وأهداف المجتمعات. ففي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف و الاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، أي استهدافالتضخم،والعكس فالدول النامية تعلقعليها العديد من الأهداف، وعموما يمكن التفريق بين الأهداف النهائية و الوسيطة.

الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

من الجدير بالذكر أن هذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع و التصنيف في هذه الأهداف، و نذكر منها:

الاستقرار النقدي:

يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي ، سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني.

فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة الوطنيين لصالح المدنيين و المنظمين و رجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة. أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة و

[1] د. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، مصدر سابق ،ص351.

الدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات و الدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين و رجال الأعمال.

التوازن في ميزان المدفوعات: من بين الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات هي تغير إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعرالخصم أودخول‌عمليات السوق المفتوحة... يحدث هذا أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي: تخفيض مستوى الأسعار مما سينعكس ايجابيا على الصادرات. تخفيض القوة الشرائية و السيولة في الدولة فتنخفض الواردات. رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز. أما بالنسبة لأثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعرالصرف الأجنبي وهذا يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي و السلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات. و يرى البعض أن السياسة النقدية تحقق نجاحا هاما في حالة إتباع سياسة تعويم سعر الصرف بينما تكون السياسة المالية أكثرفعالية في حالة إتباع سياسة ثبات سعر الصرف، وذلك في ظل المفهوم التقليدي للاقتصاد المفتوح الذي يفترض تمام إحلال رؤوس الأموال و الاستخدام الكامل لها مع إهمال أثر التوقعات و تثبيت أسعار السلع و الخدمات.

تحقيق‌النموالاقتصادي:

يعتبرمن‌أهم‌أهداف‌السياسات‌الاقتصادية،وقدبدأالاهتمام‌بدورالسياسةالنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة، و دور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار و التأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني، حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع. و يمكن استخدام السياسة النقدية في رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخول فيالنهاية رفع مستوى المعيشة و النمو، و حتى يكون هناك سير سليم للاقتصاد فإن ذلك يتوقف على قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية. استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية: تتميز الاقتصاديات في عمومها بتقلبات اقتصادية ذات طابع دوري، قسمها جوقلار إلى أربعة مراحل: التوسع، الانكماش، التطهير، العودة إلى الانطلاق، و تؤثر مثل هذه التقلبات على اقتصاديات الدول، خاصة مرحلة الانكماش التي تؤثر على الأداء الاقتصادي و معدلات التوظيف وهنا يمكن

للسياسة النقدية أداء دور مهم في تخفيف الآثارالسلبية لهذه التقلبات بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش، وسياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الرواج و التي عادة ما يصاحبها معدلات نضخم مرتفعة.

الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تحاول السلطات النقدية لتحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة، لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة، مثلا على الناتج المحلي الخام ومكوناته، و لهذا تحاول التأثير على متغيرات تؤثر على الناتج المحلي الخام. وتعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية. ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

وجود علاقة مستقرة بينها و بين الهدف أو الأهداف النهائية. إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات. و تتمثل هذه الأهداف في: المجمعات النقدية: معدلات الفائدة: سعر الصرف.

أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي

لكي تؤدي البنوك المركزية وظائفها تستخدم من الوسائل (النوعية والكمية أو العامة) والهدف منها التأثير في حجم وكلفة الائتمان المصرفي ، وإن استخدام هذه الوسائل ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيوله المحلية ، وبالتالي يستطيع البنك المركزي من التأثير بطريقة توسعية أو انكماشية حسب متطلبات الوضع الاقتصادي الراهن[1]

[1] د. أكرم حداد ، مشهور مذلول ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص186 .

الأدوات أو الوسائل الكمية

- **سعر إعادة الخصم**

هو السعر أو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عندما تقوم الأخيرة بإعادة خصم الأوراق المالية والتجارية العائدة لها لدى البنك المركزي للحصول على قروض جديدة أو إضافية وبالتالي زيادة مقدرتها في منح الائتمان[1]

وتعد هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمت من قبل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان ، وكان بنك إنكلترا أول من استخدمها عام 1839 ، ثم طورت كوسيلة للسيطرة على الائتمان في عام 1847 ، وفي فرنسا عام 1857 وفي الولايات المتحدة عام 1913[2] . ويتجسد عمل هذه الأداة انسجاما مع الوضع الاقتصادي ففي مدد التضخم مثلا يكون توجه السياسة النقدية نحو تقليل المعروض النقدي من أجل الحد من ارتفاع الأسعار والحفاظ على قيمة النقود ، عندها يعمل البنك المركزي على رفع سعره مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الائتمان المصرفي ومن ثم انخفاض الطلب عليه وبالنتيجة يتأثر المعروض النقدي انخفاضا. أما في حالة الركود الاقتصادي تلجأ السلطة النقدية إلى إتباع سياسة توسعية عن طريق تخفيض معدل الفائدة لتشجع البنوك التجارية في منح القروض للعملاء وهذا بدوره ينعكس على سعر الفائدة الذي تحصل عليه المصارف مقابل منحها الائتمان المصرفي إلى عملائها مما يشجع على زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض كلفة القروض الممنوحة لهم ومن ثم التأثير في حجم المعروض النقدي ارتفاعا في الاقتصاد[3] . وما تجدر الإشارة إليه إن سعر إعادة الخصم يعمل على تنظيم كمية الائتمان في الداخل عن طريق المساواة بين الادخار والاستثمار، فرفع سعر البنك يعمل على تشجيع الإدخارات لأن كلفة الاحتفاظ بالنقود تصبح عالية ولذلك يقل تفضيل السيولة من قبل الجمهور ، ويقل في الوقت نفسه الميل إلى الاستثمار. ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر البنك . وكذلك تساهم هذه الأداة في تصحيح وضع ميزان المدفوعات عن طريق جذب رؤوس أموال أجنبية إذا كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز أو تخفيض تدفقها إلى الداخل في حالة وجود فائض في رؤوس الأموال[4] . وقد تميزت هذه الأداة بأهمية خاصة في بداية ظهورها إلا إنها فقدت فيما بعد قدرا من أهميتها وذلك لأسباب عديدة منها انعدام تأثيرها في أوقات الأزمات الاقتصادية وخاصة عند امتلاك البنوك التجارية لاحتياطات نقدية فائضة مما يترتب على ذلك عدم لجوئها إلى خصم

---

[1] د. فوزي القيسي ، النظرية النقدية ، مطابع دار التضامن ،مطابع دار التضامن، بغداد 1964 ص268 .
[2] أم أج دي كوك ، الصيرفة المركزية ، مصدر سابق ، ص33 .
[3] د. فوزي القيسي ، النظرية النقدية مصدر سابق ص586 -668 .
[4] د. صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية (المفهوم ، الأهداف ، الأدوات) . دار الفجر للنشر والتوزيع ،الجزائر، ص148 .

أوراقها المالية والاقتراض من البنك المركزي[1] وكذلك تعتمد فاعلية هذه الأداة بمدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على السيوله النقدية ، أي بعدم وجود مصادر أخرى للسيوله ، هذا فضلا عن إن الطلب على القروض لا يتوقف على التغير في سعر الفائدة فقط بل يعتمد على عوامل أخرى ، وبالتالي فإن وضع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي ليس كافيا لجعل البنوك تحجم عن تقديم الائتمان[2] إلا إنه يبقى لسياسة سعر الخصم تأثير معنوي على المصارف التجارية إذ ترى تلك الأخيرة إن تغير سعر الخصم إيعاز لها بتطبيق سياسة معينة في النشاط الائتماني والاستثمار المصرفي[3]. ونجاح هذه الأداة يستوجب سوقا نقدية متطورة وهذا يتطلب معاملات مالية كبيرة بالأوراق المالية ومثل هذه السوق لا تتوفر في البلدان النامية الأمر الذي يقلل من أهمية هذه الوسيلة في تلك الدول[4].

- **عمليات السوق المفتوحة** :

من الوسائل المهمة التي يستعملها البنك المركزي، وإن تسميتها بالسوق المفتوحة ناشئة من إنها ليست مقصورة على صنف معين من العملاء فيجوز لكل فرد الدخول فيها وأن يكون طرفا في التعامل مع البنك المركزي عند بيعه أو شرائه للسندات الحكومية . واستعملت هذه الوسيلة في إنكلترا كوسيلة إضافية تدعيمية مع سعر الخصم عام 1931 ، وبمرور الزمن أصبحت تستعمل أداة مستقلة . ويدخل البنك المركزي في السوق النقدية كبائع أو مشتري للأوراق المالية وخاصة السندات الحكومية بهدف التأثير في حجم السيوله لدى المصارف التجارية وفي قدراتها الائتمانية انسجاما مع الوضع الاقتصادي للبلد[5] . فإذا ما أراد البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية توسعية هدفها تحريك النشاط الاقتصادي فإنه يعمل على شراء الأوراق المالية ويدفع إلى أصحابها شيكات مسحوبة عليه ,يتم إيداعها لدى البنوك التجارية وبالتالي سيزيد الاحتياطي النقدي لدى تلك المصارف وترتفع قدرتها على الائتمان ، وهذا التوسع في الائتمان سيظهر معه أثر مضاعف خلق الائتمان ، ويحصل العكس عندما ينتهج البنك المركزي سياسة انكماشية هدفها كبح جماح التضخم عن طريق تقليص حجم الائتمان وتقليل أثر مضاعف خلق الائتمان وامتصاص النقد الزائد[6] .

---

[1] د. عبد المنعم السيد علي ود. نزار سعد الدين العيسى ، مصدر سابق ، ص367 .
[2] د. محمد عزيز ، النقود والبنوك ،مصدر سابق، ص291 - 292.
[3] باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر-الرياض. 1986 ص263 .
[4] د. ناظم محمود نوري الشمري ، النقود والمصارف ،جامعة الموصل،1989 ص155 .
[5] د. محمود عزت غزلان . اقتصاديات النقود والمصارف . ط1 ، دار النهضة العربية ،بيروت، 2002 ،ص187 .
[6] د. فوزي القيسي ، النظرية النقدية ، مصدر سابق ، ص264 - 265 .

وتعد هذه الوسيلة فعالة لعدة أسباب منها إن المبادرة تكون بيد البنك المركزي للدخول في السوق المفتوحة لبيع أو شراء الأوراق المالية مما يجعله يتمتع بمرونة عالية للتحكم بالائتمان وبالتالي بالمعروض النقدي ، وكذلك من السهولة القيام بها في هدوء ومن غير صعوبة كالتي تصاحب عادة بيانات التغيير في سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي[1] . إلا إن هذه السياسة لم تلاق نجاحا كبيرا في البلدان النامية نتيجة لتخلف النظام المصرفي والنقدي ومحدودية التطور في الأسواق الثانوية للأوراق المالية الحكومية أو عدم وجود هذه الأسواق أصلا ولذلك لم تستخدم هذه الأداة على نطاق واسع في تلك البلدان[2].

- **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني**

وتمثل نسبة معينة من الودائع الإجمالية تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي وتحدد هذه النسبة من قبل البنك المركزي ويقوم بتغييرها ارتفاعا أو انخفاضا حسب الوضع الاقتصادي الراهن[3]. وفضلا عن الهدف الأساسي لهذه الأداة والمتمثل بتوفير حد أدنى من السيوله النقدية لحماية المودعين ، فقد أضيف لها هدف آخر وهو تمكين البنك المركزي من رقابة وتنظيم عرض النقد ، وعادة يحدد هذا الاحتياطي بموجب القانون كما هو الحال في العراق أو بحكم العادة أو التقاليد كما هو الحال في بريطانيا[4]. وقد استعملت هذه الوسيلة لأول مرة من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي عام 1933[5] .

ويستخدم البنك المركزي هذه الأداة في ظروف الأزمات ، فعندما تظهر في الاقتصاد موجة تضخمية يعمد البنك المركزي إلى رفع هذه النسبة وبالتالي يؤثر في حجم الائتمان وخلق النقود ، أما في مدد الركود يتم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي مما يرفع من مقدرة البنوك التجارية على منح القروض وخلق كمية إضافية من الائتمان بشكل مضاعف. وتعد هذه الأداة أكبر فعالية في أوقات التضخم وذلك لأن تأثيرها على النقود يكون بشكل مباشر ولا يرتبط بقرار البنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة لسياسة سعر الخصم ، وإن استخدام هذه الأداة لا يحتاج إلى أسواق مالية متطورة ولا يعتمد على قرارات الجمهور في بيع وشراء الأوراق المالية كما هو الحال بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة ، إلا إنه يعاب على هذه الوسيلة كونها تعامل البنوك

---

[1] د. محمد عزيز ، النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص296 .
[2] محمد صقر و محمد معن ، واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية ، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية . مجلد(27). العدد الثالث ،2005 . ص3
[3] د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص219 .
[4] د. عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف . الجزء الأول ، ط2 مطبعة الديواني، بغداد،1986 ص395 .
[5] د. صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، مصدر سابق ، ص152 .

التجارية معاملة واحدة بغض النظر عن امتلاكها فائض نقدي أو لا ،كذلك إن تغير هذه النسبة باستمرار قد يربك عمل البنوك وقابليتها على الإقراض[1].

نستنتج مما سبق إنه لا يمكن تحديد أي من هذه الأدوات أكثر فعالية من غيرها في بلوغ الأهداف التي استعملت من أجلها ، فلكل أداة مميزاتها وعيوبها ، فضلا عن إنه من الضروري التنسيق بين عمل هذه الأدوات كوسائل مكملة إلى بعضها للوصول إلى رقابة ائتمانية فعالة . وإن مدى نجاح هذه الوسائل يقترن بتوفر شروط معينة متمثلة بوجود أسواق مالية ونقدية منتظمة ومتطورة ، وكذلك باعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على السيوله واحتفاظها باحتياطي نقدي ثابت ومثل هذه الشروط غير متوفرة في معظم البلدان النامية لذلك فقد تم التوجه لاستعمال أدوات رقابة ائتمانية أخرى تكمل عمل هذه الأدوات ،هي الرقابة النوعية.

2- الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي

ويقصد بها الرقابة على الاتجاهات التي توزع فيها المصارف التجارية القروض والاستثمارات المختلفة والهدف من ذلك هو توجيه الائتمان نحو بعض القطاعات التي تمتاز بأهمية إستراتيجية معينة أو وفق التوسع غير المرغوب في قطاعات أخرى من خلال استعمال أسعار فائدة تمييزية كتسهيل شروط حصول المشاريع الصناعية الإنتاجية على القروض بالقياس إلى القروض الممنوحة لاستثمارات العقارات أو شراء السندات لأغراض المضاربة وهذا بدوره يؤدي إلى توجيه النقد إلى قنوات جديدة تكفل تحسين الوضع الاقتصادي ورفع معدلات نمو الناتج القومي للبلد[2] . وأهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي هي :

- **ترشيد الائتمان** :

استخدمت هذه الوسيلة في الاقتصادات الرأسمالية كعلاج للأزمات التي واجهت البنوك وصعوبة الحصول على القروض بسبب ندرة الأموال ، فقد لجأ بنك إنكلترا إلى هذه الوسيلة في نهاية القرن الثامن عشر ، كما حدد البنك المركزي الألماني سنة 1931 ((الحصص الائتمانية)) (Credit Quotas) لحماية المصارف من الانهيار[3]. وفي إطار هذا النوع من الرقابة يتم وضع قواعد محددة خاصة بكيفية السداد والمدة القصوى للسداد وهذا من شأنه أن يحد أو يزيد من الطلب على الائتمان.

---

[1] د. عبد المنعم السيد علي ، النقود والمصارف والأسواق المالية، مصدر سابق، ص369 .
[2] د. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص612-613 .
[3] د. وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، مصدر سابق .ص141

التأثير المباشر :

يعمد البنك المركزي إلى اشتراط موافقته على القروض والتي تقدم من قبل البنوك التجارية لبعض القطاعات أو عدم الموافقة للإقراض. وكذلك تشمل هذه الوسيلة بعض الإجراءات القسرية التي تطبق على البنوك التجارية في حالة عدم التزامها بالقوانين والتعليمات التي تنظم النشاط المصرفي[1]. وتتمثل تلك الإجراءات المباشرة باستعمال أسعار فائدة متباينة أو بفرض أسعار خصم انتقائية على الأوراق المالية أو منح البنوك التجارية الحق باستبدال نسبة من الاحتياطي القانوني لأنواع معينة من القروض[2]

- **الإقناع الأدبي** :

يسعى البنك المركزي إلى التأثير على البنوك التجارية باستعمال أسلوب الإقناع الأدبي أو سياسة المصارحة بحيث تنسجم هذه السياسات مع ما يرمي إلى تحقيقه من أهداف ، وذلك باستخدام نفوذه وهيبته لتقديم النصائح والتوجيهات عن طريق إعداد النشرات الدورية في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المختلفة لإقناع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى بإتباع سياسة معينة أو تفضيل سياسات محددة دون غيرها[3] إلا إن هذه الوسيلة لا تنتج آثارا إلا إذا دعمتها وسائل أخرى . إذ ليس من السهل تغيير سلوك البنوك التجارية والمؤسسات الأخرى من خلال التهديد الشفهي أو ما تقدمه من نصائح وإرشادات[4].

ويتضح مما تقدم إن البنك المركزي يعمد إلى إتباع وسائل مختلفة (كمية ونوعية ومباشرة) لتحقيق أهداف السياسة النقدية والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة آخذا بالحسبان التناسق والانسجام بين الوسائل المستخدمة من جهة وتلائم السياسة النقدية مع السياسات الأخرى من جهة ثانية.

---

[1] د. عوض فاضل الدليمي ، مصدر سابق ، ص615 .

[2] د. عبد المنعم السيد علي ، اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية، ج2 ، مطبعة جامعة الموصل 1984 ، ص289- 290 .

[3] د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص315 .

[4] باري سيجل ، مصدر سابق ، ص275 .

تطور دور السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية

ظهر مصطلح السياسة النقدية في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر . كما شهد هذا القرن ظهور الأزمات الاقتصادية والمشاكل النقدية التي تعد أحدى العوامل التي أسهمت في ظهور دراسات منتظمة لوسائل السياسة النقدية[1].

إن دور السياسة النقدية في الاقتصاد يختلف باختلاف طبيعة وتطور النظام السياسي والاقتصادي للبلد فضلا عن إن تطور أهمية السياسة النقدية استند إلى النظريات والأفكار الاقتصادية التي تأخذ بها الدول لمعالجة الأزمات الاقتصادية القائمة وسيتم تناول دور السياسة النقدية في بعض المدارس الاقتصادية الرئيسية وكما يأتي:

1- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

إن التحليل الكلاسيكي يركز على استخدام السياسة النقدية وحدها من دون اللجوء إلى السياسة المالية لمعالجة الاختلالات والوصول إلى التوازن الاقتصادي من خلال افتراضات النظرية الكلاسيكية التي تمثلت بأن الطلب على النقود هو طلب مشتق على السلع والخدمات التي يمكن اقتناؤها بواسطة النقود ، كما افترضت ثبات الإنتاج بسبب وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الشامل وكذلك ثبات سرعة تداول النقود[2]. إذ تؤكد هذه النظرية على إن التغير في كمية النقود (المتغير المستقل) يؤدي إلى تغيرات طردية تناسبية في المستوى العام للأسعار (المتغير التابع) ومن ثم إلى تغيرات عكسية في قيمة النقود[3]. ويمكن توضيح ذلك الرسم البياني الآتي[4] .

---

[1] د. صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، مصدر سابق ،ص99.

[2] د. سهير محمد السيد حسن ، النقود والتوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1985 ص97.

[3] Richard G. Lipsey & Peter O. Steiner , Economics, Op Cit , p 674.

[4] د. ناظم محمد نوري الشمري ، مصدر سابق ، ص303.

شكل (1-2)

(أثر التغيير في عرض النقد على المستوى العام للأسعار حسب النظرية الكلاسيكية)

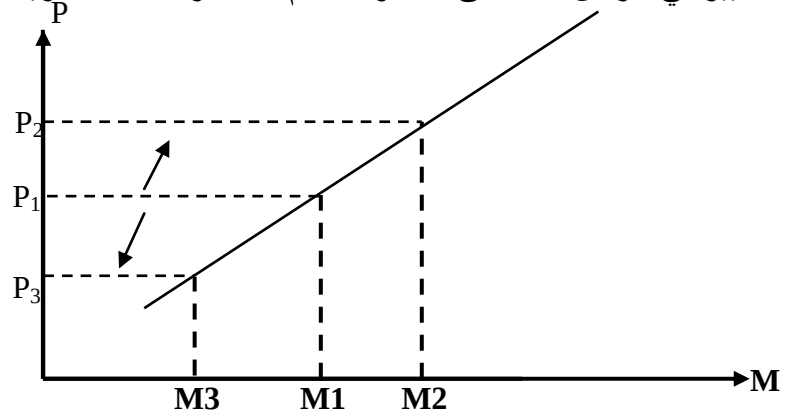

عندما تزداد كمية النقود من M_1 إلى M_2 فإن مستوى الأسعار سيرتفع من P_1 إلى P_2 وعندما تنخفض كمية النقود من M_1 إلى M_3 فـــإن الأسعار سوف تنخفض من P_1 إلى P_3.

ففي مدد الركود والكساد الاقتصادي يتم اللجوء إلى سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد وبالتالي يحدث تحسن في مستويات الأسعار ، أما في مدد التضخم الاقتصادي ففي هذه الحالة يمكن اللجوء إلى تقليص عرض النقد الذي سيفضي إلى انخفاض في المستوى العام للأسعار. وعليه يكون دور السياسة في تنظيم عرض النقود لتحقيق هدف الاستقرار في الأسعار الذي يعد الهدف الوحيد للسياسة النقدية في ظل الاستخدام الكامل.

مما لا شك فيه إن الفروض التي قامت عليها النظرية التقليدية تتسم بعدم الواقعية انطلاقا من افتراضها مبدأ حياد النقود أي إنها لا تؤثر في النشاط الاقتصادي ، إلا إن التقلبات والأحداث الاقتصادية التي مرت بها الاقتصاديات العالمية أثبتت إن النقود تلعب دورا فعالا ومهما في التأثير في النشاط الاقتصادي وإن سرعة تداول النقود غير ثابتة ، وبالتالي فإن التغير في سرعة التداول يمكنها توليد نفس المفعول الذي يولده التغير في عرض النقد[1]. كذلك تم انتقاد هذه النظرية لإهمالها سعر الفائدة واعتباره ظاهرة عينية متأثر بعوامل حقيقية صرفة وهي الادخار والاستثمار . ولكن وكما تقول جوان روبنسون (إن التغيرات في كمية النقود ذات أهمية بالغة ولكن أهميتها تكمن في تأثيراتها على سعر الفائدة وأي نظرية نقدية لا تذكر سعر الفائدة هي ليست نظرية نقدية)[2].

---

[1] لهب عطا عبد الله ، سرعة تداول النقود وأثرها على فاعلية السياسة النقدية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، غير منشورة 1992 ص 132.

[2] نقلا عن : د. عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ج1 ، مصدر سابق ، ص 233 .

2- السياسة النقدية في التحليل الكينزي

قلل الفكر الكينزي من فاعلية السياسة النقدية التي عدها غير مجدية في مرحلة الكساد الاقتصادي ، وقد بين بأن السياسة المالية أكثر فاعلية وأسهل السبل في تحقيق هدف الاستخدام الكامل فضلا عن هدف استقرار الأسعار[1].

إذ بين التحليل الكينزي بأنه يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي دون مستوى الاستخدام الكامل الذي عده كينز حالة استثنائية . أي إن الاقتصاد قد يكون في حالة توازن في الوقت الذي تسوده بطالة.

وبعكس الكلاسيك الذين اهتموا باقتصاد عيني فقد ركز كينز اهتمامه على الاقتصاد النقدي وكان تحليله أكثر شمولا من التحليل الكلاسيكي بالنسبة لدالة الطلب على النقود ، معتبرا إن النقود أداة لخزن القيم فضلا عن كونها وسيلة مبادلة إذ عني بثلاثة دوافع للتفضيل النقدي هي دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة. ويرى كينز إن السياسة الاقتصادية الواجب إتباعها تتمثل في تنشيط الطلب الفعال وزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وزيادة الأجور والأسعار . وقد ركز على العلاقة غير المباشرة بين تغيرات عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي ، إذ إن آثار التغيرات النقدية تظهر من خلال سعر الفائدة وعلاقته بالإنفاق الكلي[2]. فكلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة فإن الانخفاض في سعر الفائدة يكون أقل وتكون زيادة الاستثمار والدخل أقل ، وهذا يعني إن السياسة النقدية تكون أقل فاعلية[3].والشكل التالي يوضح الفكرة[4].

---

[1] د. عبد المنعم السيد علي ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، مصدر سابق ، ص354.

[2] Bradley R. Schiller , The Economy Today, Op Cit. P. 309.

[3] مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر،الرياض، 1988 ص272.

[4] المصدر نفسه ص274.

شكل (2-2)
أثر التغيرات في عرض النقد على سعر الفائدة بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار حسب النظرية الكينزية

لنفرض إن البنك المركزي كونه السلطة النقدية اتجه إلى زيادة عرض النقد الرسمي إلى M_{s1} وبافتراض ثبات المستوى العام للأسعار ، فإن عرض النقود وبالقيمة الحقيقية سوف يرتفع إلى M_{s1}/P_0 وإن سعر الفائدة سوف ينخفض إلى r_1 ويمكن ملاحظة إن الانخفاض في سعر الفائدة سوف يكون قليلا كلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة .

هذا الانخفاض القليل يؤدي بالنتيجة إلى إن الزيادة في الاستثمار والدخل تكون قليلة ، أي إن آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد تكون بطيئة . وفي حالة عدم استجابة سعر الفائدة للتغيرات في عرض النقد (عندما يكون الطلب على النقد تام المرونة) فإن السياسة النقدية تكون غير فعالة تماما وتسمى هذه الحالة (فخ السيولة) كما في الشكل(3-2) [1]. عند زيادة العرض النقدي مع بقاء الطلب على النقود على حاله ، فإن سعر الفائدة سيأخذ بالانخفاض حتى يستقر عند المستوىr ولن يهبط دونه عندئذ يفضل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم طالما إن كلفة الاحتفاظ بالنقود قليلة أي إن العائد على الأموال المحلية قليل جدا. كذلك ناقشت النظرية الكينزية فعالية السياسة النقدية من خلال مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة . فإذا كانت التغيرات في سعر الفائدة (خاصة عندما يتدنى إلى مستويات منخفضة) ليس لها تأثير كبير على الاستثمار . أي إن الاستثمار يتحدد بفعل عوامل أخرى فضلا عن سعر الفائدة ، فإن السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية ، أي إن التغيرات في عرض النقد لا تؤدي إلى تغيرات في الاستثمار أو في الدخل

[1] Stephen L. Slavin , Economic Sixth Edition. McGraw Hill. Irwin, New York,2001, P .350.

ويعزى ذلك حسب التحليل الكينزي إلى حالة التشاؤم التي تسيطر على المستثمرين عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد فهم يشعرون بأن الطلب على منتجاتهم ضعيف[1].

شكل (3-2)

ظاهرة فخ السيولة

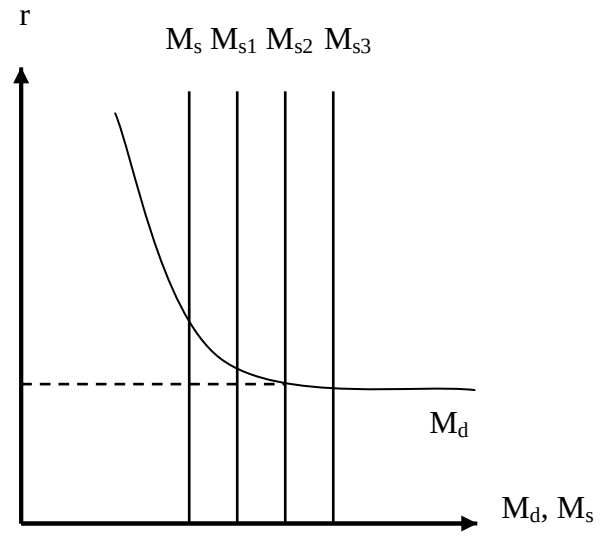

ثالثا : السياسة النقدية في التحليل النقودي

إن ظهور الأفكار الكينزية أدى إلى انحسار النظرية الكمية التقليدية التي نشأت في تفسير أزمة الكساد العظيم 1929 . إلا أن هذه النظرية عادت لتتألق من جديد في ميدان الفكر الاقتصادي في عقد الستينات من القرن العشرين ولكن بصيغة جديدة اعتمدت على المقالين الذين نشرا في عامي (1956- 1959) من قبل ملتون فريدمان [2]. إذ بلور فريدمان الفكر النقودي من خلال تفاديه بعض الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية التقليدية وتطوير تلك الأفكار مع عدم الخروج من النهج الكمي .

ونقطة الانطلاق الأساسية لدى فريدمان تبدأ من تركيزه على إن النظرية الكمية للنقود هي نظرية طلب على النقود وليست نظرية إنتاج أو دخل أو مستوى أسعار[3]. إذ عد إن الطلب على النقود كأي طلب على الأصول المالية لابد وأن يعتمد على الموارد المتاحة للفرد والمتمثلة بالثروة الفردية وكذلك على العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى (الأسهم والسندات) مقارنة بالعائد المتوقع على النقود . وقد استخدم فريدمان فكرة الدخل الدائم للنيابة عن الثروة الفردية ، ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.

---

[1] د. صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، مصدر سابق ، ص171.

[2] Laurence Harris , Monetary Theory. McGraw Hill Book Company, 1985, P .118.

[3] د. عوض فاضل إسماعيل ، مصدر سابق ،ص559.

وقد أعطى النقوديون دورا هاما للسياسة النقدية ، فالتغيرات في عرض النقد تنعكس مباشرة على الإنفاق الكلي ومن ثم الدخل القومي ، وبالتالي فقد عدوا السياسة النقدية هي أفضل وسيلة ممكنة لتحقيق التوظف الكامل وتحقيق معدل جيد للنمو الاقتصادي واستقرار في المستوى العام للأسعار[1].

ويرى النقوديون بأن كل من منحنى عرض وطلب النقود يتسمان بمرونة ضعيفة تجاه سعر الفائدة إلا إن هذا الأخير له تأثير واضح على الاستهلاك والاستثمار مما يعني إن الطلب الكلي عالي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة . فإذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية. شكل (2-4)[2] من خلال زيادة عرض النقود من M_{s1} إلى M_{s2} فإن منحنى عرض النقد سينتقل إلى اليمين مؤديا إلى تناقص كبير في سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 وينتج عن ذلك زيادة الاستهلاك والاستثمار وبالتالي توسع في الناتج القومي من y_1 إلى y_2.

شكل (2-4)

فاعلية السياسة النقدية وفق التحليل النقودي

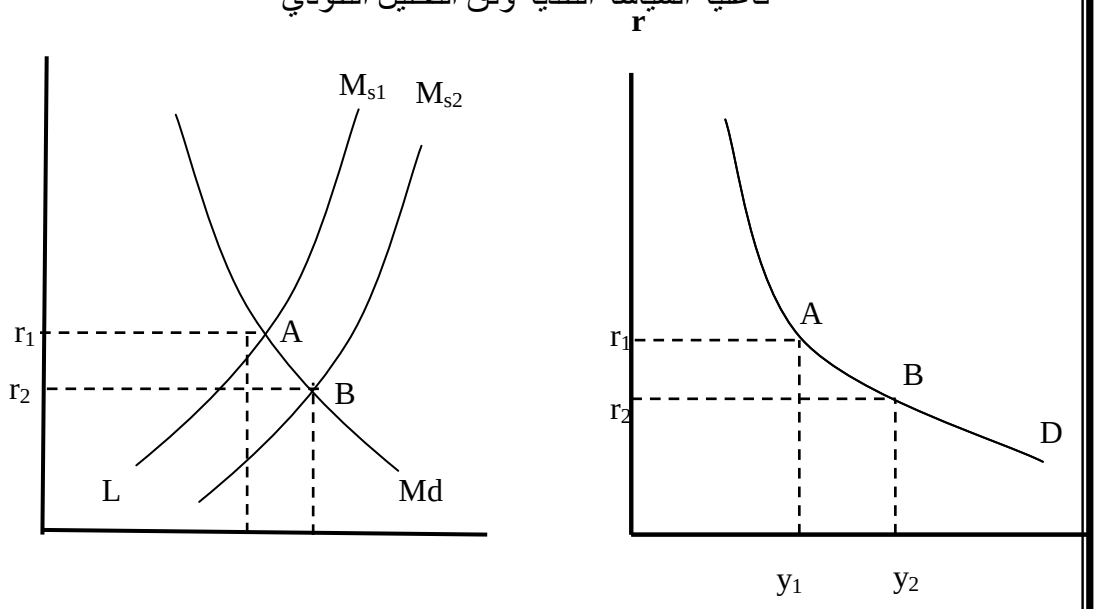

وعلى الرغم من تركيز فريدمان على فاعلية السياسة النقدية في المحافظة على التوازن النقدي والتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ، إلا إنها تنطوي على تباطؤات زمنية حتى تصل آثارها إلى المتغيرات الاقتصادية . وبحسب رأيه فإن الاقتصاد يحتاج إلى مدة (6 – 18) شهرا

[1] د. سامي خليل ، النظريات والسياسة النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر،الكويت . 1982 ص171.
[2] د. سيف الدين السويدي ،مدخل لأسس الاقتصاد ، ط6 ، دار الكتب القطرية ، 2002 ص275.

بعد حدوث الزيادة في عرض النقد لكي يبدأ الناتج بالارتفاع[1]. وهذا ما دعا النقوديون إلى تبني فكرة القاعدة النقدية بمعدل سنوي وثابت يكفي للمحافظة على استقرار الاقتصاد بدلا من الاعتماد على التقديرات التي قد تكون غير دقيقة .

الفكر الكلاسيكي

أوضحت المدرسة الكلاسيكية التي سادت الفكر الاقتصادي لغاية الثلاثينات من القرن العشرين إن الاقتصاد في حالة توازن على الأغلب انطلاقا من اعتقادها بوجود آلية اليد الخفية، إذ يتعادل الطلب الكلي بصفة مستمرة مع العرض الكلي لما يفترضونه في إن العرض يخلق طلبا مساويا له (قانون ساي) ولذلك فإن وضع الاقتصاد يكون عند مستوى الاستخدام الكامل . وانسجاما مع تلك الفروض ذهب الفكر الكلاسيكي إلى الاعتقاد بحيادية النقود، وعليه فهم ينكرون أي دور لها في تحديد المتغيرات الحقيقية الكلية كالدخل والإنتاج والاستخدام [2] .ولأجل الوصول إلى تحليل التوازن سيتم تعريف كل من الطلب الكلي والعرض الكلي على وفق المنظور التقليدي .

- الطلب الكلي

ويمثل مجموع السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع مع توفر الرغبة والقدرة الشرائية لهما . ويرتبط الطلب الكلي بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار وعليه سيكون منحنى الطلب الكلي سالب الميل كما في الشكل (9-3) [3] . وإن الانتقال من نقطة إلى أخرى على هذا المنحنى يمكن أن يفسر على أساس تغير القوة الشرائية بسبب تغير المستوى العام للأسعار وبافتراض ثبات كمية النقـــــود المتداولة .

---

[1] باري سيجل ، النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص292.
[2] د. خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ،1987 ص 137 .
[3] د. عبد المنعم السيد علي ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، مصدر سابق ، ص268.

شكل (3-9)

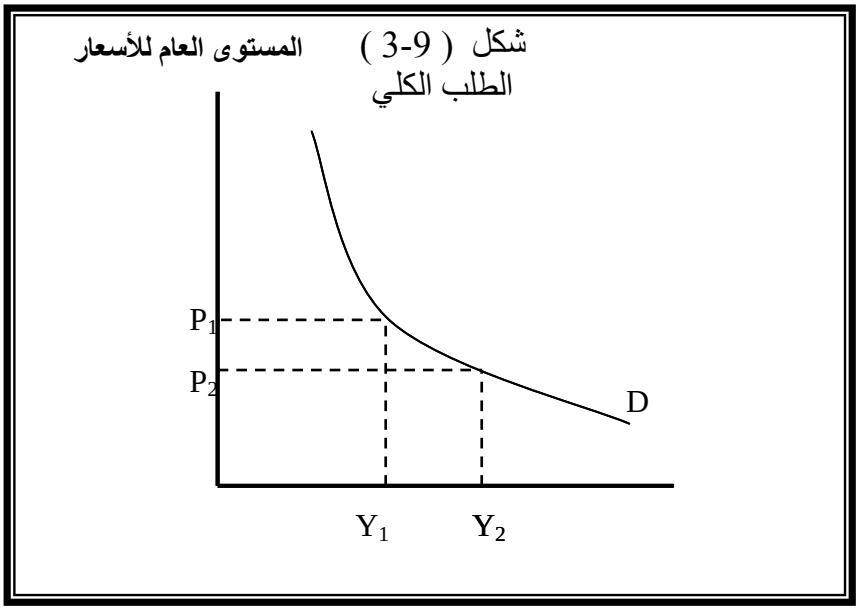

أما إذا تغيرت كمية النقود فإن تأثيرها سيكون على مستوى الطلب بأكمله ، وعندما تتغير كمية النقود يتغير مستوى الطلب الكلي تبعا لها ، وإن الزيادة أو الانخفاض في الطلب الكلي يؤثر في مستوى الأسعار من دون أن يحدث تغييرا في الإنتاج الحقيقي كما في الشكل (10 -3) [1] .

شكل (3-10)

أثر التغير في الطلب الكلي على الأسعار حسب النظرية الكلاسيكية

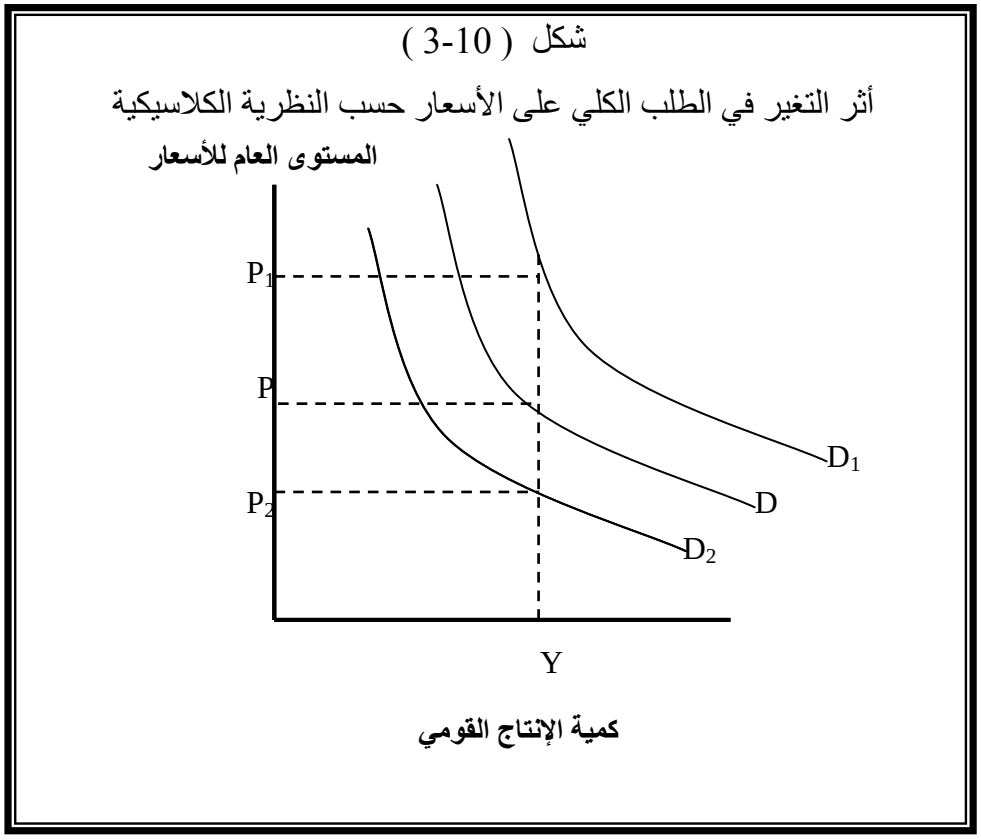

[1] د.عوض فاضل إسماعيل ، النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص406-407 .

-العرض الكلي

لا يتأثر العرض الكلي بالمستوى العام للأسعار فهو من وجهة نظر الكلاسيك عبارة عن خط مستقيم عمودي على المحور الأفقي ومن ثم فإن أي تغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس الخط من دون إحداث تغيير في حجم الإنتاج ، وهذا يعني إنه لا توجد علاقة بين العرض الكلي ومستوى الأسعار . كما في الشكل رقم (11 -3) [1].

شكل (3-11)
العرض الكلي في المدرسة الكلاسيكية

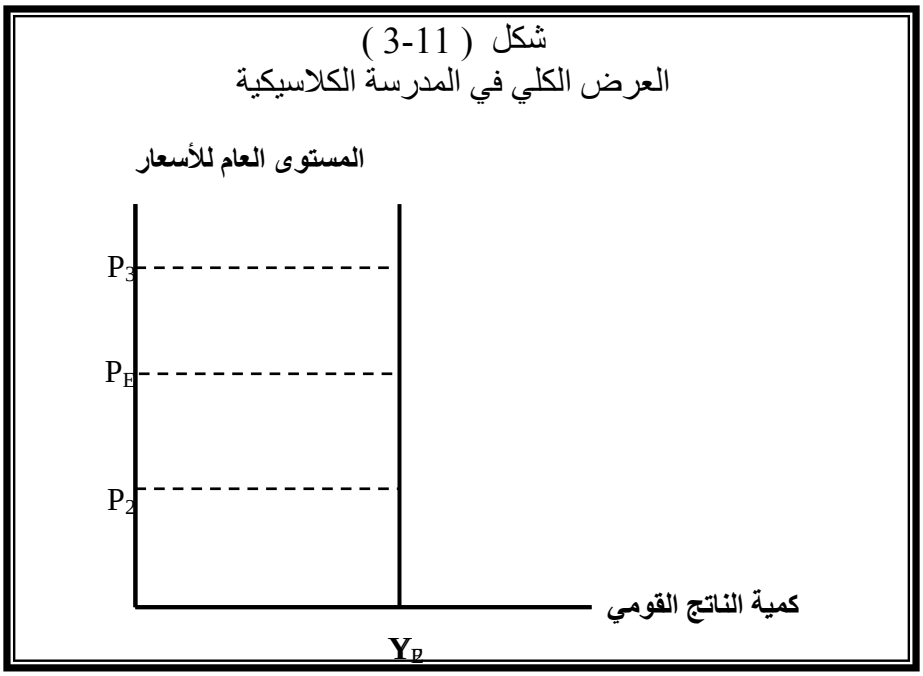

النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود

صيغة المعاملات [2] :. وتمثل هذه الصيغة الأساس لنظرية المعاملات ويمكن من خلالها تفسير العلاقة التناسبية الطردية بين النقود والمستوى العام للأسعار على ضوء الافتراضات النظرية السابقة وتتمثل بمعادلة التبادل Mv = PT إذ إن (M) كمية النقود في التداول و (V) سرعة دوران النقود وهي ثابتة في الأمد القصير ، (P) المستوى العام للأسعار ، (T) حجم التبادل ، وقد فسرت هذه المعادلة على إنها متطابقة إذ تمثل (MV) حجم الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في مدة محدودة ، والجانب الآخر (PY)[*] الذي يمثل القيمة الاسمية للناتج القومي، واستنادا إلى الشكل (13 -3) فإن التوازن التلقائي بين عرض النقود والطلب عليها ينعكس على التغير في المستوى العام للأسعار . وتمثل النقطة (A) مستوى التوازن بين

---

[1] Dominik Salvatore . Op. Cit P.56.

[2] د.ناظم محمود الشمري ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص180.

[*] استبدلت (T) بالمتغير (Y) الذي يمثل كمية السلع والخدمات المنتجة خلال مدة معينة وذلك لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فأصبحت المعادلة MV=PT

الكمية المعروضة (MS_1) والكمية المطلوبة (Md) عند السعر (P_1) وعند زيادة عرض النقد إلى (MS_2) فإن التوازن الجديد يكون عند المستوى (A_1) وعند مستوى أسعار أعلى (P_2) . أي وضع التوازن يتغير عند حصول زيادة أو نقصان في عرض النقود [1] .

شكل (13-3)
التوازن في ظل نظرية كمية النقود
(صيغة المعاملات)

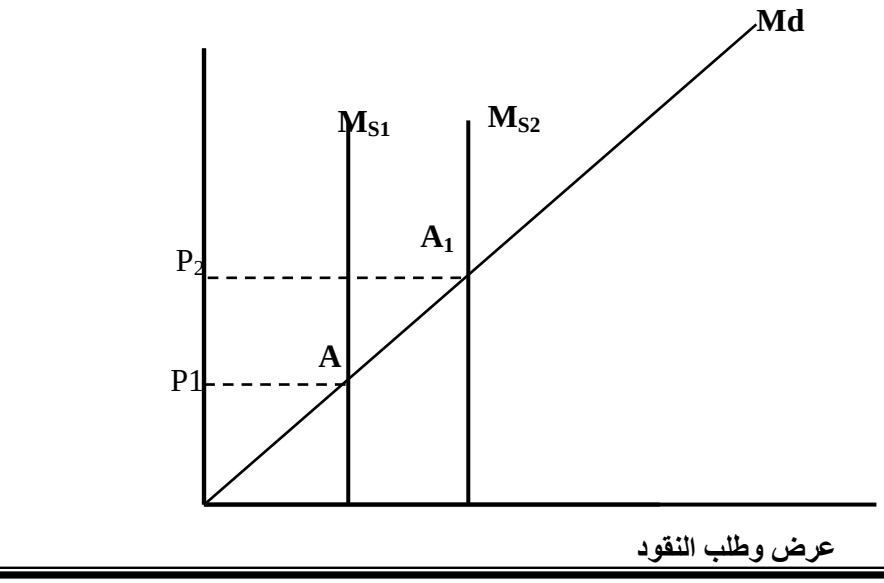

ـ الصيغة الكلاسيكية المحدثة (معادلة كمبردج)

اعتمد هذه الصيغة الاقتصادي الفريد مارشال وتتمثل بالمعادلة :

$$M = KPY$$

إذ إن :

$K = \frac{1}{V}$ (مقلوب سرعة تداول النقود)

ويطلق على هذه الصيغة منهج الأرصدة النقدية الذي يأخذ بالحسبان وظيفة النقود كمستودع للقيمة بالإضافة لكونها وسيلة للمبادلة .

ويتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود (الثابت) . وقد ركزت هذه الصيغة على جانب الطلب على النقود في تحديد المستوى التوازني كما في الشكل (14-3) [2].

---

[1] د. ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية. 2005 ،ص81-84.
[2] د. عبد السلام ياسين الإدريسي ، الاقتصاد الكلي ، وزارة التعليم العالي ، جامعة البصرة 1986 . ص140-141.

شكل (3-14)
التوازن النقدي حسب الصيغة المحدثة

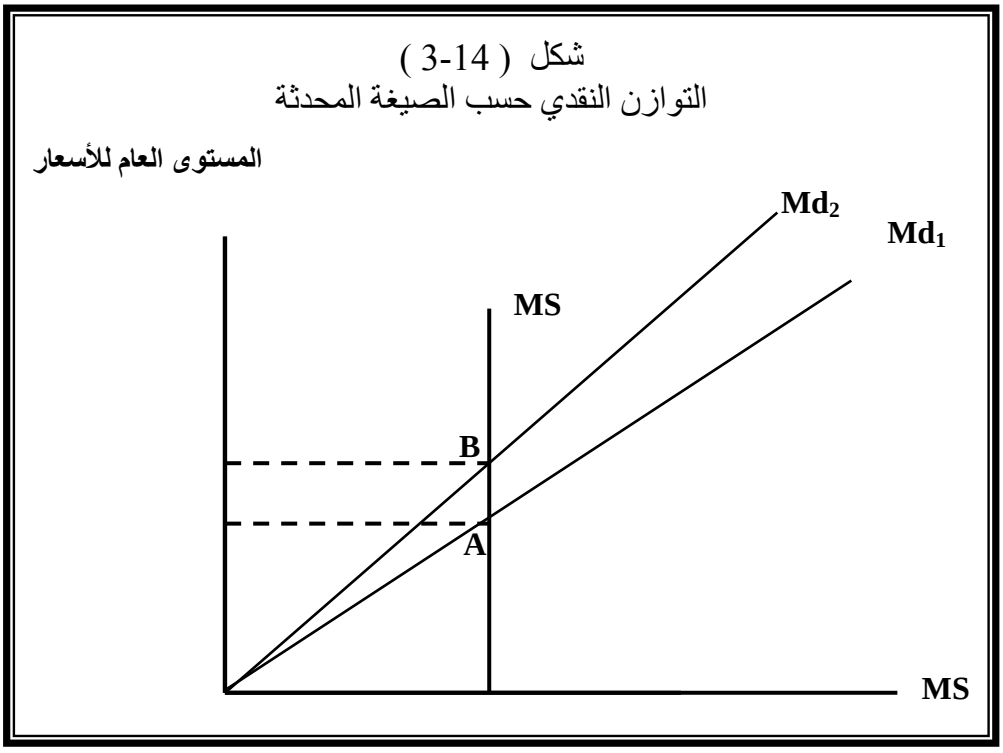

وحسب النظرية الكينزية فإن الطلب على النقود يرجع إلى ثلاثة دوافع (المعاملات والاحتياط والمضاربة) . إذ اعتبر كينز إن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط دالة طردية لمستوى الدخل النقدي الكلي ، أما الطلب على النقود لغرض المضاربة فهو دالة عكسية لمعدل الفائدة ، أما عرض النقود فاعتبره عاملا خارجيا وغير حساس للتغيرات في سعر الفائدة [1] .

شكل (3- 16)
عرض النقود

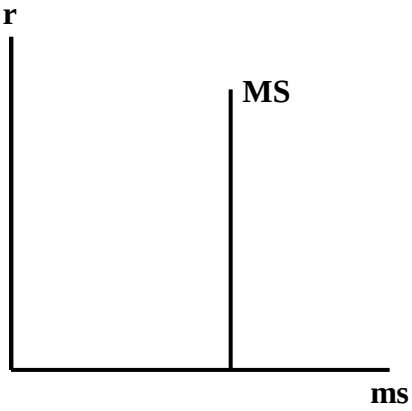

شكل (3-17)
دالة الطلب على النقود

[1] د. سهير محمد السيد حسن ، النقود والتوازن الاقتصادي ، مصدر سابق ص136-137 .

وعندما يلتقي الطلب على النقود مع عرض النقود يتحقق التوازن عند سعر فائدة معين كما في الشكل (18-3)[1]. إذ يمثل عرض النقود خط عمودي على المحور الأفقي بينما الطلب علـــى النقود يتغير طرديا مع الدخل وعكسيا مع سعر الفائدة، وسعر الفائدة التوازني هو(r_0) وعند سعر فائدة أعلى من (r_0) فإن كمية النقود المطلوبة أقل من كمية النقود المعروضة ، أي إن هناك فائضا في عرض النقد لذلك فإن الأفراد يعملون على التخلص من النقود الفائضة عن طريق شراء السندات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات وانخفاض أسعار الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات إلى أن تصل إلى المستوى التوازني (r_0) أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى مستوى أقل من (r_0) فإن الطلب على النقود يفوق عرض النقود ولذلك فأن الأفراد يحاولون أن يعوضوا النقص الحاصل في النقود بالعمل على بيع السندات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات وارتفاع سعر الفائدة إلى المستوى التوازني (r_0). وهذا يعني إنه إذا لم يتحقق شرط التوازن في السوق النقدي فإن سعر الفائدة سيتجه إلى التغير إلى أن يتم تحقيق شرط التوازن.

شكل (18 -3)
التوازن في سوق النقد

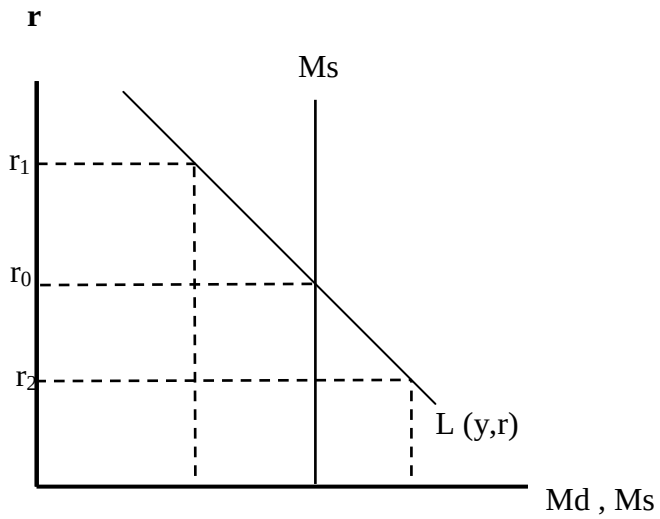

إن النظرية الكينزية لا تدعو إلى سعر محدد للفائدة دون معرفة الدخل، ومعرفة مستوى الدخل محدد بمعرفة الاستثمار وهذا بدوره يعتمد على سعر الفائدة وهكذا تدور النظرية الكينزية في حلقة مفرغة هي الأخرى [2] .

[2] مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة ، مصدر سابق ، ص 246 .
[1] د. صقر أحمد صقر ، مصدر سابق ، ص352 .

المبحث الثاني : التوازن الحقيقي والتوازن النقدي (منحنى Is و Lm)

قدم كل من هيكس وهانسن نموذجا توازنيا لتحديد العلاقة بين التغيرات النقدية والحقيقية أي تحديد التوازن في كل من السوق السلعية ، تساوي الادخار مع الاستثمار وفي الوقت نفسه تساوي عرض النقود مع الطلب عليها في السوق النقدية وكما يأتي :

1-التوازن في القطاع الحقيقي :

يقر كينز إنه من الممكن أن يكون الاقتصاد في حالة توازن دون مستوى التوظيف الكامل . ووفقا لنموذج كينز يتطلب التوازن في القطاع الحقيقي تساوي العرض الكلي للسلع والخدمات المتمثل بالناتج القومي الإجمالي مع الطلب الكلي المتمثل بالإنفاق على الاستهلاك والاستثمار . وكذلك يتحدد التوازن في السوق السلعي بالمساواة بين الادخار والاستثمار . إذ إن ما يقتطع من الدخل ليذهب على شكل ادخار يفترض أن يعوض بإنفاق استثماري مساو له وفي هذه الحالة فإن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي[1] ..وقد ركز كينز في تقديره لمستوى الناتج الكلي على الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي ، وعليه فإن الطلب الكلي[•] من وجهة نظره يساوي مجموع الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي أي إن : [2]

$$Y = C + I \text{ ---------- (1)}$$

ويرتبط الإنفاق الاستهلاكي بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي متمثلة بدالة الاستهلاك :

$$C = a + by$$

إذ إن C : الاستهلاك ، y = الدخل ، a = ثابت ، b= الميل

وعند النظر إلى المعادلة (1) من زاوية استخدام الدخل فإن قسما من هذا الدخل ينفق على الاستهلاك والقسم الآخر يكون مدخرا أي إن :

$$Y = C + S \text{ ---------- (2)}$$

إذ إن S تمثل الادخار

وعند دمج المعادلتين (1) و (2) نحصل على :

$$C + I = Y = C + S \text{ --------(3)}$$

إذ يدل الطرف الأيمن من هذه المعادلة على استخدامات الدخل بينما يدل الطرف الأيسر على مكونات الطلب على السلع.

---

[1] د. خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق ، ص424.

[•] جزء كينز الطلب الكلي إلى أربع مجموعات إنفاقية (الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، الإنفاق الاستثماري الخاص ، الإنفاق الحكومي ، الإنفاق الخارجي) ولتبسيط التحليل افترض إنه لا توجد مبادلات خارجية ولا قطاع حكومي .

[2] ب . برنييه وأ. سيمون ، أصول الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ، ط1 . بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1998. ص194 -195 .

ومن المعادلة (3) نستخرج المعادلة الأساس للتوازن الاقتصادي وهي :

$$I = S$$

ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال الشكل الاتي [1]

شكل (3-15)

المستوى التوازني للدخل (العرض الكلي والطلب الكلي)

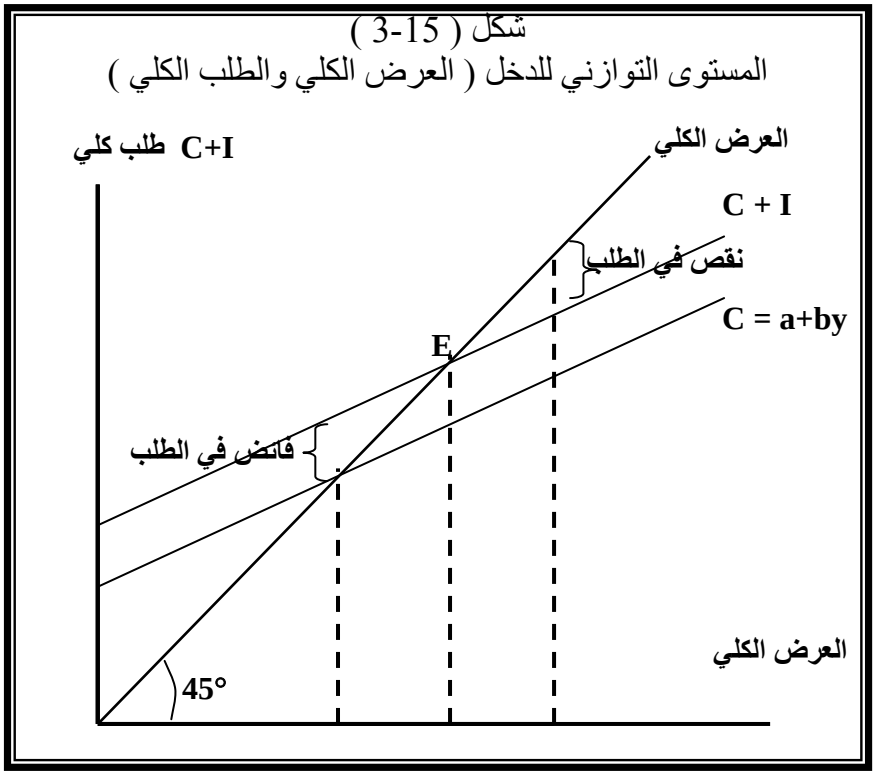

يمثل الخط المرسوم بزاوية (45) من نقطة الأصل كل النقاط التي تقع على مسافات متساوية بين المحورين الأفقي والعمودي .وما دام الاقتصاد يعمل عند مستوى اقل من الإنتاج الذي يحقق التوظيف الكامل فيمكن اعتبار هذا الخط ممثلا للعرض الكلي .

ويتحقق المستوى التوازني عند النقطة (E) التي يتعادل عندها الطلب الكلي (استهلاك ، استثمار) مع العرض الكلي فإذا ارتفع الدخل إلى مستوى أعلى من النقطة (E) فإن الطلب الكلي يكون أقل من الإنتاج ، أي إن هناك فائض في الإنتاج مما يؤدي إلى تراكم المخزون غير المرغوب فيه وهذا يدعو رجال الأعمال إلى خفض الإنتاج في الفترات اللاحقة مما يؤدي للاستغناء عن بعض القوى العاملة .

وقد تتدخل الدولة لتسريع أو لدفع الاقتصاد نحو الاستخدام الكامل عن طريق الإسهام في الإنفاق القومي إذ يلعب هذا الأخير (من وجهة نظر كينز) دورا في غلق الفجوة بين الطلب والعرض الكليين لتحقيق التوازن الاقتصادي .

---

[1] جيمس جوارتيني ، ريتشارد استروب ، الاقتصاد الكلي ، الاختيار العام والخاص ، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد المنعم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض 1988 . ص 269-273 .

التوازن في السوق النقدي [1] منحنى (LM)

شرط التوازن في السوق النقدي تعادل الطلب على النقود مع عرض النقود ، وإن الطلب على النقود يعتمد على الدخل النقدي وسعر الفائدة ، بينما عرض النقود يحدد من قبل السلطة النقدية . وبافتراض ثبات المستوى العام للأسعار فإن شرط التوازن هو :

$$Ms = L_1 (Y) + L_2 (r)$$

وهذا يعني إن هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة تعبر عن شرط التوازن ويطلق عليه منحنى (Lm) ، ويمكن اشتقاق المنحنى (Lm) كالآتي :

يمثل المربع الأول من الشكل (20-3) الطلب على النقود لغرض المضاربة والذي هو دالة في سعر الفائدة إذ يأخذ المنحنى الميل السالب ، أما المربع الثاني فيوضح الكيفية التي يتم بها تقسيم عرض النقود بين أرصدة المضاربة وأرصدة المعاملات محققا بذلك شرط التوازن، وإن أية نقطة على الخط الواصل بين محور الطلب على النقود لغرض المضاربة والطلب على النقود لغرض المعاملات تساوي كمية النقود لغرض المضاربة زائدا كمية النقود لغرض المعاملات والذي يساوي المجموع الكلي لعرض النقود . أما الجزء الثالث فيوضح العلاقة بين مستوى الدخل الحقيقي والطلب على النقود لغرض المعاملات التي يمثلها الخط (ok) ، وأما الجزء الرابع فيوضح التوليفات الممكنة من مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة والتي تعبر عن التوازن في سوق النقود ويطلق عليها اسم منحنى (Lm).

---

[1] أنظر :
د.ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود والبنوك ،مصدر سابق ، ص 157.
د.عبد السلام ياسين ، مصدر سابق ، ص 376.

شكل (3-20)

التوازن في سوق النقود

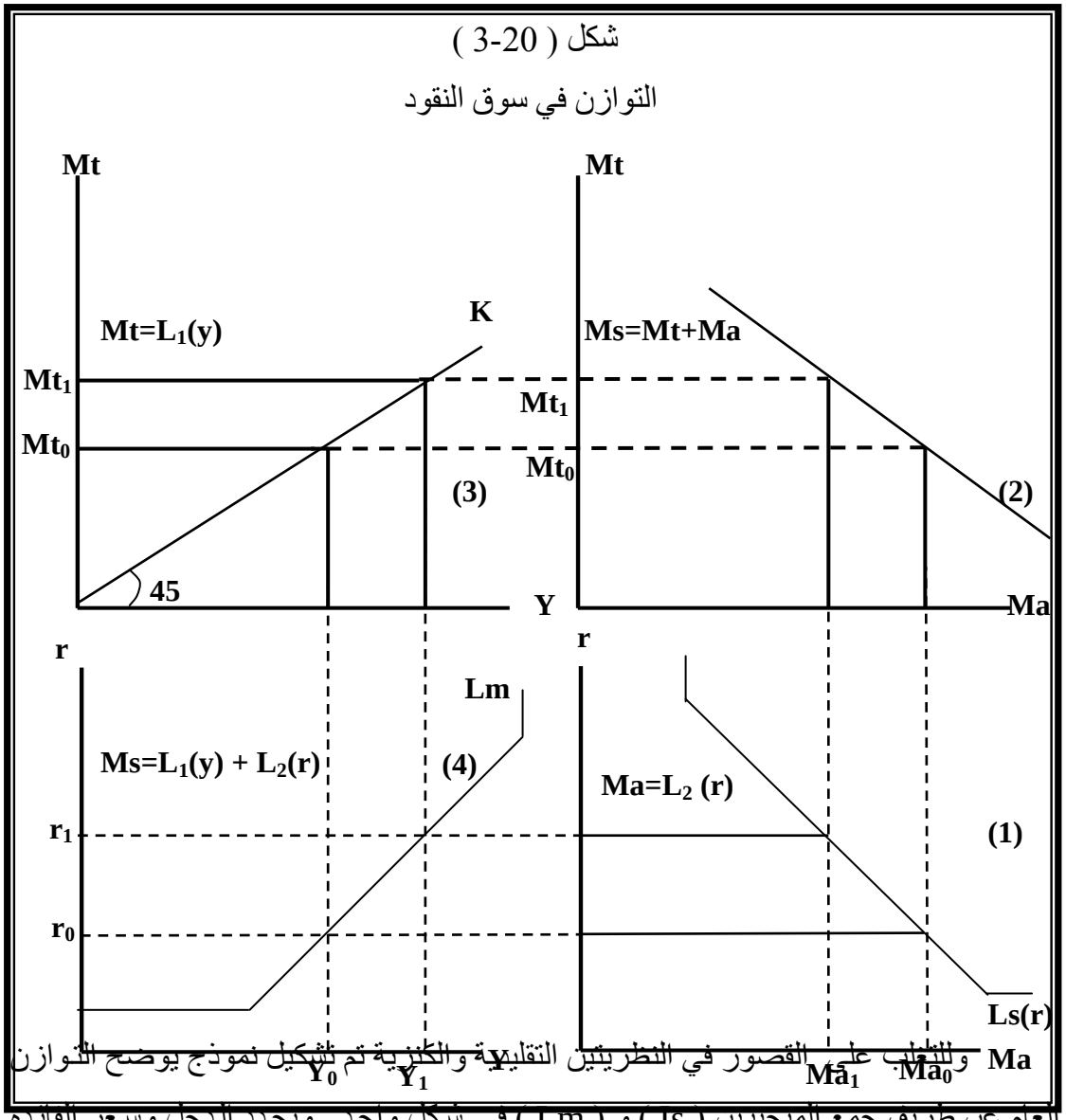

والتغلب على القصور في النظريتين التقليدية والكينزية تم تشكيل نموذج يوضح التوازن العام عن طريق جمع المنحنيين (Is) و (Lm) في شكل واحد . ويحدد الدخل وسعر الفائدة آنيا في مستوى التوازن كما في الشكل رقم (3-21) [1] .

يتقاطع المنحنيان (Is) و (Lm) عند النقطة (E) التي تحدد مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن على مستوى السوقين (النقدي والحقيقي) عند سعر فائدة توازني (r_0) .

!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!

[1] د.عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين ، مصدر سابق ، ص 335 .

شكل (21-3)
منحنى (Is و Lm)

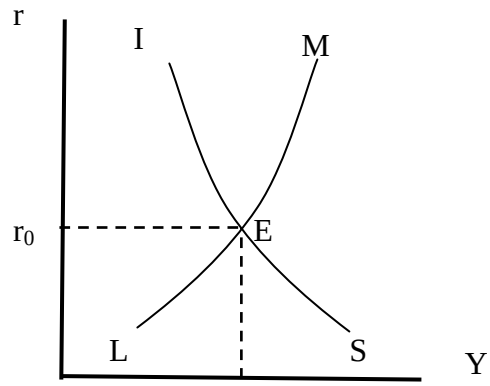

ومما سبق نلاحظ إن سعر الفائدة هو أكثر المتغيرات أهمية في تحقيق التوازن العام ، وعليه فهو يعد محددا للنشاط الاقتصادي من خلال استقطابه للمدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة .